مجلس المستشارين
مجموعة الكنفدرالية الديمقراطية

الرباط في : 07/04/2017
رقم السؤال : 483

إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية المحترم

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع : سؤال كتابي حول عدم التجاوب مع توصية صادرة عن وسيط المملكة حول ملف المشتكي خالد عبد الرحيم الموظف بوزارة الاتصال

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

سلام تام بوجود مولانا الإمام،
وبعد،

في إطار النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يشرفني أن ألتمس من سيادتكم إحالة السؤال الكتابي التالي على السيد وزير الاقتصاد والمالية حول موضوع:
عدم التجاوب مع توصية صادرة عن وسيط المملكة حول ملف المشتكي خالد عبد الرحيم الموظف بوزارة الاتصال

وتقبلوا السيد الرئيس، فائق التقدير والاحترام

السيد وزير الاقتصاد والمالية المحترم

توصل الخازن العام للمملكة بتوصية من وسيط المملكة صادرة بتاريخ 31 مارس 2016،موجهة إلى السيد وزير الاتصال النطق الرسمي باسم الحكومة وإلى السيد الخازن العام للمملكة،حول ملف المشتكي خالد عبد الرحيم الموظف بوزارة الاتصال (رقم التاجير882025) ، الذي تعرض راتبه الشهري لاقتطاعات بلغت حوالي 220000 درهم نتيجة خطا اداري جسيم ارتكبته مديرية الموارد البشرية بوزارة الاتصال(تم اقتطاع 180000 درهم عن الفترة من شهر ابريل 2013 إلى غاية نوفمبر 2015 ولازالت الخزينة العامة للمملكة تطالبه بحوالي 41500 درهم) حيث صرح السيد وسيط المملكة في توصيته المذكورة بأن ما ينبغي اقتطاعه من راتب المشتكي هو راتب شهرين فقط ، الذي يقابل مدة توقيفه عن العمل أي حوالي 28000 درهم و ليس مبلغ 220000 درهم.
ويوصي السيد وسيط المملكة كل من السيد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة والسيد الخازن العام للمملكة للتنسيق بينهما للتعجيل بصرف كل مستحقات المشتكي الصافية مع اقتطاع مدة الشهرين فقط من راتبه، و يدعوهما السيد وسيط المملكة الى اخبار مؤسسة الوسيط بما تم تخصيصه للموضوع داخل أجل ثلاثة أشهر.
وقد انصرم الاجل المذكور في 30 يونيو 2016 دون اية نتيجة ذلك أن الخازن العام للمملكة لم يبد أي تجاوب مع توصية وسيط المملكة بحيث لم تتوصل المصالح المختصة بالخزينة العامة للمملكة وخاصة على مستوى مديرية نفقات الموظفين و الخازن الوزاري المعتمد لدى وزارة الاتصال بأية تعليمات لتسوية الوضعية المالية و الإدارية للمشتكي التي تستمر من ابريل 2013 الى اليوم، كما ان السيد الخازن العام للمملكة لم يرد على طلب وزارة الاتصال في شأن عقد اجتماع لتنسيق موقفيهما تنفيذا لما أوصى به السيد وسيط المملكة.
لذا نسائلكم السيد وزير المالية المحترم،حول عدم تجاوب السيد الخازن العام للمملكة الإيجابي مع توصية صادرة عن مؤسسة دستورية .

المرفقات:
نسخة من توصية وسيط المملكة المتعلقة بقضية المشتكي خالد عبد الرحيم ملف عدد 13/4637

صاحب السؤال

ثريا الحرش

إمضـــاء
مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

صاحب السؤال
ثريا الحرش